

موكب تولية الباشا في الجزائر العثمانية: تحولات وتفردات.

The Procession of the Pasha appointment in Ottoman Algeria: shifts and Uniqueness



يوسف بوسعدة*

جامعة سوسة، تونس

Youcef.boussada.1991@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/20 تاريخ القبول 2021/12/22 تاريخ النشر 2021/12/31



ملخص:

بظهور الجزائر كإيالة عثمانية منذ سنة 1519م، بدأ تشكّل مجال سياسي بارز على مستوى الحوض الغربي للبحر المتوسط، وقد كان النظام السياسي المتواجد في الإيالة عرضة لتحولات كثيرة وتجاذبات مختلفة، وهو ما يثير عند الباحث رغبة التقصي عن مواكب السلطة في ظل هذه التقلبات، قصد معرفة نوايسها تبعاً لمراحل الحكم السياسي في الجزائر، ومقارنتها مع تونس والمغرب الجارتين في المجال المغاربي، لذا تأتي هذه الدراسة سعياً إلى رسم صورة عن موكب تعيين وبيعة الباشا في الجزائر، مع ضبط المتحوّل والمتفرد منها في الجانب الشكلي وهيكله مؤسسة الحل والعقد.

الكلمات المفتاحية: الموكب، البيعة، التعيين، العقد، الجزائر العثمانية، الحل والعقد.

* المؤلف المراسل

Abstract:

With the emergence of Algeria as an Ottoman regency since 1519, a prominent political sphere has begun to form

in the western basin of the Mediterranean. Hence, the political system in the regency has been subject to many shifts and different attractions. This raises the desire of the researcher to investigate the processions of power under such fluctuations in order to learn about their traditions and norms according to the phases of political rule in Algeria, as well as to compare them with the neighboring Tunisia and Morocco in the Maghreb sphere. This study is therefore an effort to draw up a picture of the procession for the appointment of the Pasha in Algeria, taking into account the formality of the shifted and the unique, as well as the structure of the Consultative Assembly.

key words: procession; Pledge of allegiance; appointment; holding; ottoman Algeria; dissolution and holding.

مقدّمة:

يعرّف مصطلح الموكب على أنّه ذلك الاحتفال الرسمي الذي تعيش على وقعه البلاد مع ما يرافقه من حضور الممثلين الرسميين على رأسهم شخصية الحاكم، ويختلف مصطلح الموكب عن مصطلح المراسيم في كون المراسيم تعني مجموع البروتوكولات المضبوطة، أو التشريفات التي تحدث أثناء مناسبة ما، وأمّا الموكب، فهو الأجواء الاحتفالية والفرجة السياسية الاجتماعية التي ترافق هذه المراسيم¹. وتفيد الأبحاث التاريخية أنّ الموكب قد شكّلت معالمها في العالم الإسلامي منذ الحكم العباسي والفاطمي، حيث أولى الحكام أهميّة واضحة أثناء ظهورهم أمام الرعيّة².

وأما في المغرب الأوسط خلال الفترة الزيانية، فلا نجد موكب بيعة سياسية كبيرة حادثة للأمرء، إلّا في بعض الإشارات الواردة في المصادر³، ونعوز هذا بشكل مباشر إلى الظروف السياسية التي كانت تعيشها الدولة⁴. إلّا أنّ تحوّل السّلطة في الجزائر وتبعيتها لكيان سياسي ضخم ذو خلفية مواكبية متراكمة، يدعونا للبحث في فرضية حدوث مثل

هذه المواكب السياسية في الإيالة التي شهدت مراحل حكم مختلفة، وكذا تطوّر في علاقاتها مع الباب العالي من تبعية فعلية إلى اسمية منذ سنة 1711⁵، وهو ما ينبئنا بحدوث مواكب تعيين وبيعة قد تشهد تحوّلًا وتفردًا إذا ما قارناها ببقية المجالات السياسية المغاربية.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة، الإجابة على الإشكال الآتي: كيف كانت السّلطة الحاكمة في الجزائر تحتفي بموكب تعيين وبيعة الباشا خلال الفترة العثمانية؟ وما التحوّلات الحادثة فيها مع تغيّرات نظام الحكم؟ وما مدى تفردّها مقارنة بجارتها تونس والمغرب؟

ومن أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية، والإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي، والمنهج التاريخي التحليلي، والمنهج التاريخي المقارن، وذلك لوصف موكب البيعة بالجزائر، وتحليل سبب تحوّلته ورموزه، مع مقارنته في تونس والمغرب العلوي.

وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى أهداف نوجز منها:

- رسم مقارنة عن تطور موكب تعيين الباشا إلى بيعته من طرف مؤسسة الحل والعقد بالجزائر العثمانية.

- معرفة هيكل الموكب من حيث الشّكل ومؤسسة الحل والعقد.

- إبراز مدى التوافق والتباين في الموكب ما بين المجالات السياسية المغاربية.

أولاً: موكب التّعيين والبيعة: تحولات مرحلية.

شهد الحكم العثماني في الجزائر تعدّد الحكام في كل مرحلة من مراحلها، إلا أنّ طبيعته كانت عسكرية بشكل واضح للعيان، كما أنّ الاستقرار السياسي لم يكن السّمة الغالبة طوال الفترة العثمانية⁶، وهو ما ينبئ بإمكانية عدم اهتمام السلطة بشكل مركز في مواكبها السياسية.

1- موكب الباشا المعين:

يُحدّد المؤرخون فترة البايلربايات من سنة 1519 إلى غاية 1587م، حيث مرّ خلالها عشرون حاكما، كان عدد منهم يحمل رتبة بايلرباي؛ كحسن بن خير الدين وصالح رايس⁷، وعلى ذكر حسن باشا، فإنّ والده خير الدين يعتبر أول باشا للجزائر عين من طرف الباب العالي، بعد أن أصبحت الجزائر إيالة عثمانية، ويشير نص لسبنسر بخصوص المراسيم التي حدثت خلال تعيينه فيذكر: "وتلقى خير الدين من مبعوث السلطان فرمان تعيينه الذي قرئ بصوت عال أمام المواطنين ورجال الميليشيا المجتمعة بمدينة الجزائر في حفل رسمي"⁸.

وبالرغم من أنّ هذا النص لا يُعطى الصورة الحقيقية لموكب التعيين، إلا أنّه يبيّن لنا أهميّة قراءة فرمان التولية؛ حيث كان يُجهر به أمام سكان مدينة الجزائر وجنودها من الأتراك، كما أنّ عبارة "حفل رسمي"، توحى لنا بوجود مراسيم أخرى حادثة. وفي الحقيقة فإنّ أولى المراسيم لم تكن تكمن في قراءة فرمان، بل إنّ السفينة التي كانت تقدّم من القسطنطينية حاملة الباشا الجديد حين تصل إلى منطقة "مون نفوس" تقوم بقذف طلقة مدفع، وهي إشارة لإعلام الباشا المعزول بإخلاء مقرّ الإقامة حتى يقيم الباشا الجديد فيه⁹، وهذا في حالة ما جاء القرار بعزل هذا الباشا أو تحويله لمهام أخرى؛ إذ يحدث أن تكون نفس الإشارة لكاهية "خليفة" الباشا المتوفى أو المقتول، كما حدث حين توفي صالح رايس سنة 1556؛ أين عين أعضاء الديوان كاهيته حسن قورصو¹⁰.

ولم يكن توجه الباشا للقصر مباشرة إذ كان من العادة أن ينتظر بضعة أيام في قصر بالقرب من البحرية¹¹، ويبدو أنّ هذا الانتظار عائد لطول مدّة إجراءات خروج الباشا المخلوع مع أغراضه الخاصّة من مقرّ الحكم. ولكن يبقى هذا التاموس خاصّا بالباشوات الذين تولوا الحكم بعد خير الدين باشا، وذلك يعود لكون هذا الأخير أول باشا، كما أنّ قرار تعيينه أرسل إليه حين كان متواجدا بمدينة الجزائر.

وأما عن لحظة وصول الباشا، فقد استُقبل أحمد باشا حين تعيينه سنة 1561 بحفاوة كبيرة من طرف الأعيان والأثرياء وسكان المدينة؛ حيث قدمت له العديد من الهدايا¹²، ونفس السخاء كان يُقَالُ به الباشا مستقبلياً؛ إذ يرمي هو كذلك تحت أقدام الناس قطعاً نقدية، تفاعلاً لنفسه بالحظّ السعيد في مهمته¹³.

ولم يكن الباشا هو المرسل الوحيد إلى الجزائر من طرف الباب العالي، بل كان يُرسل رفقته القاضي الحنفي وقضاة العسكر؛ أي كانوا بمثابة الحلّ والعقد للباشا، وما كان على الجنود الإنكشارية إلا السمع والطاعة¹⁴، وهو ما يفسّر تخصيص الأسير هايدو لعينة "الأعيان والأثرياء" لأحمد باشا حين استقبلوه¹⁵، فهل غفل الأسير عن ذكر عبارة "الديوان" في لحظة الاستقبال؟ يبدو أنّ هذا التساؤل سيحيلنا إلى حقيقة مفادها أنّ الديوان لم يرد ذكره بمصادر الرحلة في بداية القرن 16م، وغالب الظن أنه لم ينشأ منذ البداية¹⁶، وبهذا يظهر أنّ بروتوكول قراءة فرمان كان على مسمع الجميع حتى سكان المدينة في البداية، كما حدث حين استلم خير الدين باشا تعيينه، وهذا نظراً لغياب مجلس الديوان في البداية وذكرت إشارة إليه بعد سنة 1556، إلا أنّ شخّ المعلومات الموجودة في مصادر فترة البايكيات، لم تشر لأي نواميس كان يتبعها الباشا المرسل مع الديوان بعد نشأته، فهل أشارت مصادر فترة الباشوات بعد التحوّل الذي حدث على مستوى نظام الحكم إلى مراسيم أو مواكب جديدة للباشوات أثناء تعيينهم؟

حدث خلال عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595)، أنّ أصدر الصدر الأعظم فرماناً، حدد بموجبه أن يحكم الولاية مدة أقصاها ثلاث سنوات في كافة أرجاء الإمبراطورية¹⁷، وبهذا تمّ تغيير نظام البايكيات بنظام الباشوات في الجزائر¹⁸ ودامت فترتهم ما يقارب 72 سنة (1587-1659) تعاقب خلالها على الحكم حوالي 27 باشا¹⁹. ويبدو أنّ هذا التغيير لم يغيّر شيئاً جذرياً في مواكب التعيين، إذ أنّ الباشا لا يزال يرسل من الباب العالي فنفترض أن أصول الاستقبال بقيت كما هي، من رمزية طلق البارود

واستقبال مختلف طبقات المجتمع له، وسخائه معهم. إلا أنّ بعض الإشارات وردت في المصادر خلال هذه المرحلة تحيلنا إلى مراسيم أخرى كانت تحدث، فيشير قسّ هولندي كان بمدينة الجزائر سنة 1634 عن طلقات المدافع، وعزف الموسيقى على الناي والمزامير، وكذا تحضير حصان مغربي مطعم بسرج فضي، وكل هذا كان بهدف استقبال الباشا الجديد القادم من الأستانة والغالب أنّه كان جوزيف باشا (1634-1636)²⁰. ويظهر من خلال هذه الأوصاف، أنّ موكبا حقيقيا كان يحدث خلال قدوم الباشا المعين من الأستانة إلى الجزائر. وأما ابن رجب شاوش (1683-1765)، فيبين لنا دور الديوان في موكب التعيين، فبمجرد وصول الباشا للميناء واجتماع الناس لرؤيته يحضر مجموعة من أعضاء الديوان ليملوا عليه الالتزام الواجب تطبيقه والمتمثل في دفع أجرة الجنود كل شهرين قمرين دون تأخير يوم واحد، وأن يلتزم بالدفع قبل الموعد بشمانية أيام²¹، وفي الغد من وصوله، يحضر الباشا إلى الديوان ليرز لهم تعيينه²²، ويوحى لنا هذا البروتوكول خلال هذه الفترة باكتمال عملية التعيين على مرحلتين، الأولى تحدث في الباب العالي حين اختيار الباشا المرسل للجزائر، وتنتهي بفرح الرعية له في كونه خليفة السلطان في البلاد، وأما العملية الأخرى فهي بمثابة تزكية تتمثل في وقوف الباشا أمام أعضاء الديوان وموافقته لشروطهم بمثابة عقد بينهم يمثّل فرمان التولية المعطى من الأستانة، وبالتالي فإنّ ناموس التوجه إلى الديوان وموافقة أعضائه له وخصوصا الإنكشارية منهم، هو في الحقيقة أمر فرضه الواقع بفعل عوامل عديدة، من تصرفات الباشوات القادمين خلال فترة الثلاث سنوات حين استغلوها لجمع الأموال، وكذا الصّراع الذي كان حادثا بين الجيش الانكشاري ورياس البحر، وبالتالي فهذا التحوّل في النواميس جاء نتيجة لقوة الديوان وليس للتحوّل من نظام حكم إلى آخر، وبالتالي أصبح الباشوات المعيّنين وجودهم شكليا ولا سلطة لهم أمام قوة الإنكشارية²³.

وعموماً وكضبط للتحوّلات الحاصلة خلال عهد الباشوات مقارنة بالبايلربايات، هل بإمكاننا أن نقوم باستقراء كلي لهذه المراسيم المجموعة من عدّة تعيينات مختلفة، مع استثناء مرسوم مثول الباشا المعين من الأستانة أمام الديوان، ونقول: إنّ كلّ باشا حين يعيّن، يحدث له هذا الموكب؟ وإذا كان افتراضنا إيجاباً، فهل استنباطنا للعلاقة الكائنة بين الموكب ومراحل الحكم الأربعة المتعارف عليها في الجزائر، تحيلنا إلى الرأي الذي يتبناه كلاً من أبي القاسم سعد الله وخليفة حمّاش حين يصنّفان مراحل الحكم في الجزائر إلى ثلاث مراحل، وأولى هذه المراحل هي من سنة 1519 إلى 1659؛ أين كان الباب العالي هو الذي يرسل الولاية²⁴، وبالتالي نفس الموكب تحدث خلال عهد البايبربايات والباشوات؟ فمجموع النثرات المصدرية، لا تُلزم علينا أن نعتبره تحوّلًا، بل يمكن أن يكون تركيزاً للمصدر على ناموس دون آخر. وهذا الافتراض يحتاج منّا للمزيد من البحث ولكن بإماطة اللثام عن طرق التعيين أو البيعة خلال عهد الأغوات والدايات سيّضح لنا صحة هذه الفرضية أكثر، فهل شهدت فترة الأغوات أو فترة الحكم الازدواجي تطورات بهيكل موكب البيعة؟

2- الموكب خلال المرحلة الازدواجية والأحادية: بين التعيين والبيعة.

لقد اختفى موكب التعيين خلال سنة 1659، بقدم علي باشا المعين من طرف الباب العالي بعد سجن الانكشارية لسابقه إبراهيم باشا، فأعلن الديوان رفض الباشا المعيّن وإرجاعه من حيث أتى، فأسندت للمدعو خليل بلكباشي في جويلية 1659 حمل لقب الأعما، وعيّن الديوان سلطة استشارية خاصّة بتصريف شؤون الحكم تحلّ محلّ الديوان القديم، إلا أنّ سلطة الانقلاب أعادت إبراهيم باشا الذي كان مسجوناً، وهذا بعد أن رفض الصدر الأعظم إرسال والي جديد²⁵، فأصبح الحكم ازدواجياً، ومن مظاهره أن أصبح إبراهيم باشا يمكث تحت رواق قصر الجنيّة ولا دخل له في أمور السياسة مطلقاً، والآغا يعقد مجلس حكمه في وسط البادستان²⁷²⁶، وبالتالي باتت

الازدواجية بين باشا معين من طرف الباب العالي مالكا شرعية السلطان وفاقدا للسلطة، وآغا مالكا للسلطة وفاقدا للشرعية، وهو ما يجعلنا نفترض أنّ الإيالة ستشهد موكبين، الأول خاص بالباشا المعين كما كان الحال قبل هذه الحادثة، وأما الثاني فهو موكب البيعة المستحدث بما أنّ ديوان الانكشارية أضحي يزكي حاكما هو كذلك، فهل كان تولّي الأغوات للحكم يرافقه مواكب للسلطة، وما مصير موكب الباشا المعين من طرف الأستانة؟ في الحقيقة لا تظهر لنا مصادر هذه الفترة - حسب علمنا - معلومات كثيرة حول وجود مواكب سواء تعلّق الأمر بالباشا المعين أو الآغا المنتخب، ويمكن لنا القول بأنّ الأمر منطقيّ جدّا نظرا للوضع المتأزم الذي شهدته هذه الفترة²⁸، وخصوصا ما تعلق بالباشا المعين، إلا أنّ هناك إشارات وردت بخصوص طريقة اختيار الأغا وهي طريقة ديمقراطية لكنها مغلقة في الجيش الانكشاري فقط، فمثلا حين قتل الأغا علي اجتمع الديوان سنة 1671م لانتخاب خلفا له، وقد تمّ ترشيح خمسة إلى ستة أغوات في ظرف ثلاثة أيام، إلا أنّهم قتلوا جميعا²⁹، وبالرغم من أنّ هذه العملية لا تتسم بالمواكب، إلا أنّ مراسم الانتخاب تعتبر شيئا مستحدثا مقارنة بالمرحلة الأولى "البايلربايات والباشوات". كما أنّ هذه المرحلة شهدت تحوّلًا آخر في نفس العملية؛ فبعد أن بات منصب الأغا منصبا خطيرا على صاحبه، انتقلت السلطة إلى يد الرّياس مع اتباع نفس المبدأ أي بطريقة ديمقراطية لكنها مغلقة داخل فئة الرّياس بعد أن كانت داخل الجيش الإنكشاري بالإضافة إلى كونها غير محدّدة زمنيا، واستهل هذا العهد الحاج محمد تريكي (1671 - 1682)³⁰، إلا أنّ الأمر سرعان ما عاد³¹ للجيش الإنكشاري بعد سنة 1689³² مع الحفاظ على نفس مبدأ الانتخاب، وسيبقى هذا الأمر حتى بعد نهاية الحكم الازدواجي³³، أي بعد أن طرد علي شاوش ممثل السلطان³⁴، وأصبح الحكم منذ 1711 حكما أحاديا بيد الدايات³⁵، فهل أهمل الدايات³⁶ بحفاظهم على نفس مبدأ الانتخاب الجانب المواكبي في بيعاتهم؟

يعتبر إبراهيم شركان آخر باشا يرسله السلطان العثماني وترفضه سلطة الدّيات، فأصبح بذلك "الدّاي" المسؤول عن جهاز حكم الدولة والممثل الشرعي للسلطان؛ أي أنّه جمع بين الباشوية الشرفية ووظيفة الدّاي العملية³⁷، وبالتالي فإنّ ناموس استقبال الناس بحفاوة للباشا القادم من الباب العالي، ومراسيم إخطاره أثناء دخوله المدينة للحاكم المعزول أو كاهيته بمغادرة دار الإمارة يغيب في هذه المرحلة. فالجيش الانكشاري أصبح يختار واحدا منهم بعملية انتخابية ثمّ يأتي دور الباب العالي لترسيمه في منصبه، فامتدت هذه الطريقة خلال هذه المرحلة لمدة 119 سنة إلى غاية دخول الاحتلال الفرنسي 1830³⁸، فالوضعية القانونية للإيالة بهذا الوضع نجدها تتلخّص في مراسلة للدّاي علي اللويس 14 خلال سنة 1711؛ حيث يقول: "الجزائر إحدى الممالك الواقعة تحت تشريع السلطان أحمد العظيم، وارث بيت آل عثمان، حاكم كل المسلمين بفضل الله، وسيحمي الله خلافته ويديمها حتى يوم القيامة"³⁹، فالتبعية الرسمية قائمة مع الباب العالي من خلال هذه العبارة ولكن السلطة والحاكمة الفعلية بيد الدّيات.

ويبقى الحديث عن وجود موكب من عدمه بعد أن أصبحت صفة البيعة حاضرة باختيار الحاكم من الانكشارية، فقد تبيّن أنّ البيعة كانت تتم على شطرين، الأولى تحدث في مجلس الدّيوان بالجزائر أثناء عملية الانتخاب، والثانية تكون بعد وصول فرمان التولية من الباب العالي، إلا أنّ القنصل الفرنسي حين أنطوان فالير Jean-Antoine Valliere يصفُ "الاحتفالية التي تُحتفل بها بمناسبة انتخاب الدّاي لا تُلفت النظر"⁴⁰، فما مدى صحة هذا القول؟

بالعودة إلى نص أورده سبنسر بخصوص مراسيم إجراء العملية الانتخابية، بعد وفاة الحاكم السّابق، يذكر: "... يعلن عن نهاية عهده بواسطة البراحين في الشوارع، وعند ذلك يغادر كل أعضاء الأوجاق ثكناتهم ويذهبون إلى قصر الدّاي لينتخبوا المرشح الجديد، ويعلن كل واحد منهم بصوت عال عن اختياره الخاص، فإذا لم يستطع أحد

المرشحين الحصول على المساندة الكلية، فإنه يستبعد ويقدم مرشحا آخرًا للتصويت عليه، وهكذا حتى يتحصّل أحدهم على مساندة الأوجاق له كلية، وعند الوصول إلى هذه التسمية، فإنّ المرشّح التّاجح يصبح مجبراً على قبول تعيينه للمنصب فيجلس على عرش الدّاي السّابق، ويصبغ عليه الخدم بالقفطان المضروبة حواشيه بالجلد الرّفيح، والذي هو رمز للمنصب⁴¹، فالملاحظ من خلال هذا النّص، أنّ أيّ شخص من رجال الانكشارية، كان بمقدوره الحصول على المنصب، كما أنّ الشّفاية والمساواة ظاهرة بشكل ملحوظ في مراسيم الانتخاب.

وبعد اختيار الداى المنشود للمنصب يقوم الجميع بتقبيل يديه دلالة على الخضوع والاستسلام لأوامره⁴²، مردّدين بصوت عالٍ: "لقد اعتمدناك، فلتكن هكذا، يا رب اعطه ازدهارا"، ثم يأتي دور المفتي الكبير الذي يذكر الباشا المنتخب بواجباته ساردا إياها بصوت عالٍ، من تنفيذ للعدالة دون محاباة وضمن الأمن وتأمين الدّخل الضروري لرواتب الجند، ثمّ يقوم الباشا بتقبيل يدي المفتي والوجهاء الآخرين الحاضرين⁴³، وكان التّقبيل من طرف الحاضرين في البيعة نفسه، يحدث بالباب العالي حين تنصيب سلطان جديد ويطلق عليه "سلام الخضوع"، ولو أنّ هنالك اختلاف في الجانب الشّكلي حيث كان الأمر بالأستانة يحدث بتقبيل المدعوين لرداء السلطان، وأما الصدر الأعظم فقدمي السلطان⁴⁴، والأمر كان تقديريا بالنسبة للمفتي فكان يقبل ثوب السلطان من ناحية الصدر، إلا أن بعضا من الحكام من يضع يديه على أكتافه مع إحناء رأسه قليلا بدلا من معانقتها ومن السلاطين من يقبل عمامته⁴⁵، ونفس الأمر التقديري نجده في الجزائر؛ فقد كان الباشوات هم من يقبلون يد المفتي كما أشار إلى ذلك سبنسر، إلا أنّ الأمر تحول بعد سنة 1701 خلال ولاية الباشا مصطفى أهشي؛ إذ أصبح المفتي المالكي هو الملزوم بتقبيل يد الباشا، وأما الحنفي فبقي على حاله، ويبدو أن هذا

الاستثناء عائد لكون الأخير يمثل مذهب السلطة بالأستانة وبشكل منطقي في الجزائر⁴⁶.

ويشير أحمد الشريف الزهار وخلال بيعه محمد باشا سنة 1766م إلى ترتيب فئات المبايعة فيبدأ ب: "بايعة العلماء، ثم نقيب الأشراف، ثم الوزراء وكافة الديوان وجميع الناس، ولبس الخلعة السلطانية، وأطلقت المدافع ثم انفض الموكب"⁴⁷. فنلاحظ أنّ ما تفرد به الزّهار لا يكمن فقط في تراتبية البيعة، بل نجده يذكر العامة ضمن المبايعين، ويصف المشهد بعد انتهائه ب: "انفض الموكب"، وبالتالي فإنّ موكب البيعة خلال مرحلة الدّيات كان يشهد مواكب حقيقية.

وعموماً فإنّ هذه العملية تستمر إلى حدود السّاعتين⁴⁸، بعدها يتمّ إعلام من في مدينة الجزائر عن طريق ثلاث إشارات، من طلقات المدافع الواحدة والعشرين كما عدّها القنصل الفرنسي فالير⁴⁹، ورفع الرّاية على شرفة القصر⁵⁰، ومناداة البرّاح بحجر البيعة واسم الباشا الجديد في الأسواق⁵¹. وهذه النواميس من إطلاق للبارود وتحوّل للبراحين في الشوارع، هي نفسها كانت تحدث ببيعة السلطان ولو أنّ الاختلاف يكمن في أنه بالأستانة كان حتى المؤذنين يساهمون في إعلان الحادث الجديد بعلوّ أصواتهم من على ماذن أكبر جوامع المدينة⁵². وبالرغم من أنّ هذه الإشارات كافية لمعرفة باشا الإيالة الجديد في مدينة الجزائر. إلّا أنّ سؤالاً يفرض نفسه: كيف تتمّ المبايعة في بقية أرجاء الإيالة؟ وينفرد كلاً من الشريف الزهار (1754-1830) وابن سحنون في إعطائنا بعضاً من التفاصيل المهمة في كيفية سير الأمر، فنصّهما قد يعطينا صورة متكاملة حول البيعة، إذ أنّ الأول عاش الأمر من المركز أي من العاصمة، والآخر عاشها من عاصمة بايلك الغرب. فبعد بيعه أحمد خوجة سنة 1807، وإتمام مراسيمها في العاصمة: "أخرجت البشائر لجميع العمالة، وثنى الراتب لجميع العسكر"⁵³، وبخصوص طبيعة هذه

البشائر؛ فهي عبارة عن خُلع تشريفية دالة على تجديد وتقرير الولاية لهم، ويحدث هذا في اليوم الثالث بعد البيعة، ويبدو أنّ البايات كانوا ينتظرونها بكل شغف!

وأما عن المراسيم الحادثة باستقبال هذه الخلع على مستوى عواصم البايك، فابن سحنون يشير إلى كيفية الأمر حين بويع محمد بن عثمان باشا سنة 1791م، وأرسل بعد ذلك الخلعة للباي محمد الكبير مثبتاً إياه على رأس المقاطعة الغربية، فيقول: "فكان أوّل ما لاحت به البشائر قدوم الخلعة الملوكية للأمير، ومعها كتاب البشارة العامة بتولية الطالع السعيد،... فلبس الخلعة في حضرة الديوان وجماعة من العلماء ووجوه الجند وقرأ عليهم كتاب البشارة فدقت البشائر، وضربت مدافع التهنئة، واستبدل حرج الصدور نورا، وهمّها سرورا، ثمّ تلا ذلك قدوم هدية من عند السلطان دلّت على اعتناؤه بالأمير، ورعيه لحرمة ومراعاته لسابق خدماته"⁵⁴ وبالتالي من خلال هذا النصّ وهذه المراسيم يتبيّن لنا أنّ هنالك استنساخا لما حدث بمدينة الجزائر في عواصم البايك - إن سُمح لنا بالتعميم ما بين البايك -، فخلعة الباشا والفئات المعنية بالبيعة وإشارات الإعلان التي حدثت بالعاصمة هي نفسها الواقعة بعواصم البايك، وبالتالي ضمنت السلطة بهذه الهيكلة حدوث المبايع في كامل الإيالة بطريقة فذة! إلا أنّ مصادر القرن 16 و17 لم تعط لنا الفرصة للخروج بنتيجة حول ما ذكره الزهار وابن سحنون من مراسيم إن كانت تحدث خلال فترة البايك والباشوات؟ وعلى كلّ سننتظر الإجابة الفاصلة حين ظهور وثائق في هذا الموضوع! وبالرغم من وصول البيعة إلى كامل أرجاء الإيالة، فإنّ الأمر لم يكتمل، فشرعية السلطان العثماني لم تحدث بعد، وحدثها يستوجب مراسيم أخرى تتبّع من طرف السّلطة العثمانية بالجزائر⁵⁵، فما هي التّواميس المتبعة في تزكية السلطان للباشا المنتخب؟

بمجرد أن يختار الديوان الباشا ينتظر تأكيد الشرعية التي تقدم من الباب العالي، فبذلك يختار الديوان واحدا من القياد برتبة بولكباشي كمبعوث للباب العالي ليحلب

تزيكية الباشا المنتخب، وقبل ذلك هو مكلف بعرض تفاصيل عن مجريات البيعة ، وكذا تقديم رسالة كما يصفها حمدان خوجة تحمل: " إمضاء وخاتم كل واحد من أعضاء الديوان وخاصة القاضي والمفتي ونقيب الأشراف ويوافق أعيان المدينة كذلك على هذا الاختيار ويشهدون على مقدرة شخص معين"، ويسمى الشخص المرسل بأغا الهدية نظرا لحمله هدايا للسلطان وأعضاء حاشيته بهذه المناسبة⁵⁶، إلا أنّ هذا العدد لم يكن قارا، بل ويختلف من مناسبة إلى أخرى، وكمثال على ذلك بلغ الوفد المرسل إلى الباب لحمل هدية أحمد باشا سنة 1806 أربعين شخصا من بينهم رئيس الوفد ونائبه وشاوش وكاتب وغيرهم. ويرسل هذا الوفد المحمل بالهدايا على سفينة تزّين بشكل خاص لهذه المناسبة وتودّع بطلقات البارود، ويحدث أن يستقبل هذا الوفد في الباب العالي بمراسيم معينة منها، برجة لقاء مع السلطان العثماني وحاشيته، وعادة ما كان طلب الوفد يقابل بالقبول من طرف السلطان⁵⁷، وبذلك يرسل مبعوثا عنه قد يكون القبجي باشا⁵⁸ أو مفتي الجزائر⁵⁹، جالبا معه الفرمان والقفطان والسيف للداي الجديد، رمزا لتزويده بالسلطة⁶⁰، وتعبيرا عن رضا السلطان عنه⁶¹، ومساندة له أمام الأوجاق وشيوخ القبائل والعامّة⁶².

وبعد أن يصل هذا المبعوث إلى الجزائر يستقبل بطلقات المدافع⁶³، فيقام بعدها احتفال في مقر الديوان لتقدم تلك الرموز للباشا، ويصف لنا الشريف الزهار (1830-1754) الأجواء التي حدثت خلال بيعة الدّاي حسين، فيقول " بعد تولية الداي حسين 1818 ثم جعلوا نزهة في تلك الليلة في باب الجهاد، واجتمع الديوان والعلماء ونقيب الأشراف والمشائخ وأعيان البلد ومن لزم حضوره من الكرام ثم ألبسوا الخلعة للباشا وتقلد القلج. وقرئ الفرمان جهرا على رؤوس الملاء، وأطلقت المدافع بإعلان البشارة، وبسطت الأكف بالدعاء، وابتهل كل الناس بالطلب من المولى المنان دوام نصرّة السلطان. ثم جلس الأمير على كرسي المملكة، وأجريت رسوم تقبيل يده، وبورك له

بالأمر الذي استولى عليه، وكان يوما معهودا بالسرور، لم يشهد مثله في غابر الدهور⁶⁴. وجرت العادة في اليوم التالي 65 بحضور قناصل الدول لتقديم تهاني حكوماتهم للباشا مع لزوم إحضار هدايا له ولحاشيته⁶⁶. ونجد أنّ اختلافا يحدث في موكب البيعة مقارنة بموكب تزكية السلطان، حيث كانت تجرى داخل مقر الديوان، وأمّا الثانية كما يظهر من نص الزّهار أنّها تجرى خارجه من خلال عبارة "نزهة في تلك الليلة في باب الجهاد"، فيتبيّن أنّ إعلام الرعية بمدينة الجزائر بموافقة السلطان على الباشا المنتخب من طرف الديوان، كان له ثقلا وأهمية كبيرة وهو ما يستلزم الإعلان عنه من خلال "النزهة"، ولو أنّ النص لم يبيّن بكلّ تدقيق ما إن كانت هاته النزهة تحدث بقصد التجمع في مكان معين لتجرى فيه المراسيم المذكورة، أم أنه موكب يجوب المدينة ثم يعود بعد ذلك للقصر لتجرى فيه المراسيم؟ ويبدو أنّ الرأي الأخير هو الصائب لسببين: الأول أن الجولة "النزهة" حدثت ليلا كما يشير النص لذلك، وهو ما يعني عدم إمكانية حدوث المراسيم ليلا في هذه الفترة. والسبب الثاني في أنّ تحوّل حدث في عهد الداوي علي خوجة (1817-1818)؛ حيث نقل مقر الحكم من قصر الإمارة إلى حصن القصبة الذي يتواجد في أعالي القصبة وهو ما حافظ عليه الداوي حسين (1818-1830)، وبذلك حُبّد للسلطة أن تقوم بجولة حتى "باب الجهاد" كموكب لإعلام الناس.

وفي نفس النص المذكور، تصادفنا عبارة مهمة جدّا تجيب لنا عن تساؤل مشروع: هل هذا الموكب والمراسيم كانت تحدث منذ بداية فترة الحكم الأحادي "الدايات"؟ وهل لازمها الدايات المنتخبين في بيعاتهم؟ في الحقيقة يبدو أن عبارة: "وكان يوما معهودا بالسرور، لم يشهد مثله في غابر الدهور" كان فيها الزّهار صادقا ومحقا؛ فقد كانت الفترة المحصورة ما بين (1798-1830) تتميز بعدم الاستقرار، ومن بين الدايات الثمانية الذين تولوا شؤون الإيالة في هذه الفترة قتل منهم ستة باشوات ولم ينجح منهم إلا علي

خوجة (1817-1818) والداي حسين (1830-1818)⁶⁷، وبالتالي إمكانية حدوث مواكب ومراسيم خلال هذه الفترة نسبة ضئيلة جدا، بل وقبلها كذلك اعتمادا على العبارة التي أوردها القنصل الفرنسي جين أنطوان فالير Jean-Antoine Valliere خلال سنة 1772 حين وصف أنّ أمر البيعة لا يلفت الأنظار⁶⁸، إلا أنّ العبارة نفسها توحي بأنّ هذا النوع من المواكب قد حدث قبلا بيد أنّ تاريخ حدوث ذلك لم يتبيّن لنا بالتحديد.

ثانيا: تفرد إيالة الجزائر في موكب تعيين وبيعة الباشا.

عرف الموكب بإيالة الجزائر تحولات مستمرة من مرحلة إلى أخرى، وعلى الرّغم من عدم إعطاء صورة كاملة له لكل مرحلة إلا أنّه قد يمكّننا من عقد مقارنة بالجارتين تونس والمغرب، وتستهدف المقارنة الصورة الشّكلية للموكب من حيث تعددية البيعات واستهدافاتها ومجال مؤسّسة الحل والعقد التي تعتبر ضرورية في عملية البيعة.

1- صور البيعة في المجال المغاربي:

في خضم ضبط المقارنات ما بين الدول المغاربية، فإن مرحلة تعيين الباشوات (1519-1659) بالجزائر وتونس (1574-1591)، لم يرافقه مواكب خلال هذه الفترة، إذ لم تشر المصادر لها بشكل مباشر في كلا الإيالتين، بل غلب عليهما الطابع المراسيمي مع تهنئة العامة.

وأما مرحلة الحكم الثنائي في الجزائر (1659-1711) مقارنة مع مرحلة حكم الدّايات بتونس (1591-1675)؛ أي حين أصبحت ارهاصات الاستقلالية الفعلية بالجزائر قريبة وواقعة بشكل فعلي في تونس، نجد بينهما نوعا من التّشابه؛ حيث أصبح العسكر في الجزائر يعين آغا بالرّغم من الباشا المعين في الجزائر، ونفسه تقريبا في تونس؛ إذ أصبح العسكر يبايع الحاكم وتقبل يده وتضرب النوبة، كما كان هناك ناموسا بتونس يذكرنا بما حدث في الجزائر؛ إذ أنّ بيعة الداوي كانت تستوجب حضور باي المحلة لإعلان

ولائه وهو أمر لم نجدده في الجزائر، لكن الاستثناء التونسي والذي يكمن في حالة عدم قدرة الباي على الحضور؛ فإنّ إشعارا يرسل له من قبل الداى يعلن توليه الحكم⁶⁹، وهذا يشبه ما يحدث في الجزائر؛ إذ أن الباشا كان يرسل بالقفاطين لبايات المقاطعة كإخبار وتثبيت لهم في الحكم.

وقد تزامن تحوّل الحكم من المرحلة الثنائية إلى الأحادية بالجزائر مع تحوله بتونس من مرحلة حكم الدايات إلى الأسرة المرادية ثم الحسينية⁷⁰، والمعيار الجامع لكلا التحولين أنّ الاستقلالية الفعلية عن الباب العالي أصبحت واقعا في كليهما، وبهذا أضحي الحاكم يعين عن طريق مؤسسة أهل الحل، وتتشابه في هذا عملية البيعة حيث وجدت في كلا الإيالتين؛ بل حتى بالمغرب العلوي على مرحلتين، الأولى تحدث فيها مراسيم اختيار الحاكم من طرف المؤسسة المعنية، وأما المرحلة الثانية فهي بعد وصول رموز السلطة التي كان الباب العالي يقوم بإرسالها بعد موافقته على خيار المؤسسة وهذا بالنسبة للإيالتين⁷¹، وأما في المغرب فكانت البيعة الأولى تحدث بجمع الرضا من مؤسسات الحل والعقد الموزعة على قرى وبوادي كامل المجال المغاربي، ثم تأتي بيعة كبرى حيث يقام: "حفل بديع، ومهرجان رائع، لتنصيب الملك على عرش أسلافه"⁷².

وعلى ذكر الحفل البديع الذي كان يحدث بالمغرب العلوي خلال البيعة العامة، فإن الأمر في تونس شهد نوعا من المواكب الاحتفالية خلال مرحلة حكم الأسر، حيث تشير الكتابات إلى إقامة حفل بعد حضور رموز السلطة من الباب العالي مثلما حدث في بيعة علي باي سنة 1759م⁷³، وهو ما يتشابه بالجزائر بالرغم من عدم ذكر المصادر كثيرا لمثل هذه المواكب، إلا أنّنا إذا علمنا أنّ المواكب تهدف من وراء حضور الآخر إلى جلب الجماهير ودعوها للانخراط مع التخلي عن استقلاليتها لصالح السلطة⁷⁴، يفسر لنا اهتمام نظام الحكم الوراثي في تونس والمغرب به، فالسلطة بحاجة لدعم الرعية لها، وبعلاقة عكسية، فإنّ الدايات العثمانيين بالجزائر كانت مواكبهم أو بالأحرى مراسيمهم

تستهدف مؤسسة الحل والعقد، وهو ما يجلبنا للبحث عن هذه المؤسسة في الجزائر ونقارنها بالجارتين. فما هي العينات المشكلة لمؤسسة الحل والعقد في المجالات السياسية للبلدان المغاربية؟

2-المركزة الأعيانية: حركية مستمرة.

حين نأتي للمقارنة على مستوى المؤسسة المعنية بعملية الانتخاب وهي المؤسسة التي يصطلح عليها بأهل الحلّ والعقد، نجد هنالك تباينات ومفارقات عديدة ما بين الدول المغاربية. فمؤسسة أهل الحل والعقد محورية وأساسية في كل عملية جماعية لاختيار الحاكم، فهي بمثابة الوساطة بين الحاكم والمحكوم، وتمثل أهميتها في كون الحاكم يحتاج لشرعيتها لتقوية سلطته في منصبه، كما أنّ المحكوم يعتبرها الممثلة عنه في التعبير عن حقوقه. وبالتالي تتراكم عدة أسئلة حول هذه المؤسسة، من بينها: ما هو المجال الذي تتبناه هذه الهيئة لممارسة مهامها، هل هو مجال مركزي أم لا مركزي؟ وما هي العينات المكونة لها؟ وهل شهدت ثباتا أم حركية مستمرة؟ وما مدى التباين الحادث ما بين الدول الثلاثة؟

سنبدأ الحديث عن الإيالتين التونسية والجزائرية اللتين تجمعهما خلفية سياسية واحدة تتمثل في تبعيتهما الاسمية للباب العالي، ومقارنتنا في هذا العنوان تستهدف المؤسسة خلال المرحلة الاستقلالية، فالمؤسسة لم يكن لها صيغة البيعة أي اختيار الباشا حين كان يُعين من الباب العالي؛ فإذا بدأنا المقارنة من ناحية مجال المؤسسة الجغرافي في ممارسة مهامها. نجدها في كلا الإيالتين تتركز في المركز أي العاصمة، بيد أنّ الفارق يكمن في الاحتكار الكلي الذي كان موجودا بتونس أين كانت الكتلة العينية لمؤسسة الحل والعقد المتمثلة في الأسر المحليّة النافذة فيها تتموطن بالعاصمة، وفي نفس الوقت تصبح واسطة بين الحاكم ومحكومي المجالات المنحدرين منها، وبهذا كانت البيعة تحدث فقط في العاصمة تونس⁷⁵، وأما في إيالة الجزائر فنجد فيه نفس الاحتكار إلا أنّه بصورة أقل

نسبيا من تونس، فالمؤسسة تواجدت في العاصمة بالجزائر ولكن في نفس الوقت نجد فيها نوعا من اللامركزية حيث تتوزع في عواصم البايلاكات، أين كان مؤسسة الحل والعقد بعاصمة بايلك الشرق مثلا أهمية كبيرة، تكمن في اختيار باي المقاطعة بنفسها ليكون واسطة بينها وبين الباشا وهذا لحدود سنة 1713⁷⁶، وهو ما يفسر إرسال الباشا المنتخب في اليوم الثالث من البيعة لـ: "البشائر لجميع العمالة"⁷⁷، فبالرغم من أنها دالة على تجديد ثقة الباشا في شخص الباي إلا أننا نراها ضمنا من السلطة بحدوث المبايعة من كافة أرجاء الإيالة، وهذا استدلالا للمراسيم الحادثة في عاصمة البايك المستنسخة من عاصمة الإيالة التي كانت تحدث بين: "حضرة الديوان وجماعة من العلماء ووجوه الجند"⁷⁸. وبناء على هذه الهيكلة لمؤسسة الحل والعقد بالجزائر نجدتها تتشابه مع جاريتها تونس من حيث النسبة الاحتكارية؛ حيث أنّ قرار اختيار الحاكم متمحور في المركز الأعيانية المتواجدة بالعاصمة، وأما بقية المؤسسات الموزعة على مستوى البايلاكات، فهي إثبات للولاء لصالح السلطة الباشوية على كامل الإيالة عن طريقها وبواسطة باي المقاطعة. إلا أنّ العملية اللامركزية المتواجدة بالجزائر نجدتها تتمظهر بشكل أعمق بالمغرب العلوي، فالكتلة الأعيانية: "من السراة والشرفاء، والأعيان والوجهاء" يشهدون أمام العدول بمبايعة الملك المختار، إلا أنّ هذه المبايعة لن تتم إلا بحدوثها في: "كل القبائل والمدائن، والبوادي والحواضر" من المجال المغربي ويجب ألا يتخلف عن هذه المبايعة أية فئة⁷⁹، فبهذا الشكل كان يختار الملك بالمغرب انطلاقا من البيعات النابعة من كل أرجاء الدولة ويأجمع من مؤسسة أهل الحل والعقد الموزعة في كل حيّز جغرافي. وبهذا يصحّ لنا القول أنّ اللامركزية الموجودة بالمغرب تنم عن اختيار فعلي محصور في الأسرة الحاكمة، وأما اللامركزية بالجزائر فهي صورية شكلية ذات دلالة رمزية لإثبات الولاء، فهي بهذا تقارب لحدّ كبير المركزية المحتكرة الحادثة بتونس.

وبخصوص أعضاء مؤسسة أهل الحل والعقد الذين لهم الحق في اختيار من ستؤول له البيعة، فبداية من تونس فإن البيعة كانت في أوّل الأمر بيد العسكر كما حدث في بيعة الحاج محمد لاز (1647-1653) حيث: "بويع في جمع من أكابر العسكر"⁸⁰، واستمر المشهد السياسي على هذه الشاكلة إلى بدايات القرن 19، وحلّ العلماء محلهم تدريجياً، ثم تطورت الكتلة الأعيانية في عهد الأسرة الحسينية خلال حكم الباي حسين بن علي⁸¹، ليصبح العلماء والأعيان والقضاة وأكابر الديوان جزء من هذه العملية⁸²، وبهذا نلاحظ في تونس أن هنالك حركة مستمرة في التشكيلة الأعيانية. ويبدو أنّ الأمر نفسه حادث في الجزائر، ولنكون أكثر وضوحاً فقد كانت حركة مستمرة مبالغ فيها.

ففي مرحلة تعيين الباشوات من طرف الباب العالي، كانت مؤسسة أهل الحل والعقد تُرسل مع الباشا المعين، إذ كان يرافقه كلا من القاضي الحنفي وقضاة العسكر⁸³، إلّا أنّنا نرى أنّ هنالك عيّنات تنضم لهذه المؤسسة خلال وصوله لمدينة الجزائر لتمثل في القيادة والأعيان والأثرياء⁸⁴، ويمكن أن نعتبره حصولاً لشرعية شكلية من أهل البلد.

ويظهر جلياً أنّ نظام تغيير الحكم خلال الفترة التي يصطلح عليها بالباشوات أي بعد سنة 1587م وضع الإيالة في وضع غير مستقر، وهذا بسبب مدة حكم الباشا وفقدانهم للسلطة⁸⁵، وأمّا عن هذه الأخيرة فنعتبرها مربط الفرس في التحول الحادث في تشكيلة مؤسسة الحل والعقد، ففي حادثة غير مسبوقه اتهم حسين باشا من طرف الديوان خلال سنة 1616 بعدم الكفاءة وعدم تمكنه من دفع مرتبات الجند فزجّ به في السجن، إلّا أنّ الظروف أعادته للحكم في سبتمبر 1618م، فقزم الديوان من صلاحياته وخصوصاً المالية منها، وأصبحت الشؤون المالية بيد الانكشارية وديوانهم بمثابة السلطة الفعلية بالبلاد بدل ديوان الباشا، وهو ما يدلّ من خلال العبارة التي يكرّرها الانكشارية، وينقلها لنا الأب دان الذي زار الجزائر سنة 1634 قائلاً: "نحن كبارا وصغاراً من مليشيا الجزائر القوية المنيعة وجميع مملكتها، قررنا وعزمنا..."⁸⁶. فهذه الحادثة تحيلنا للعلاقة الأبوية التي

نتبناها في علاقة الجند الانكشاري بالباشا، إذ أصبح الباشا واهنا وضعيفا وفاقدا لسلطة الإخضاع بعد إخفاقه الاقتصادي⁸⁷، ما جعل العصيان والتمرد بردود أفعال عدوانية تحدث خلال هذه المرحلة، وهو ما ظهر فيما بعد بما اصطلح عليه بفترة الأغوات (1659-1671)؛ أين استبد الانكشارية بالحكم، وكإثبات لصحة هذا التفسير، فإنهم حرموا الباشا المعين من صرف مرتبات الجنود، وباتوا يمثلون ويحتكرون مؤسسة الحل والعقد لأنفسهم، فأصبحوا يعينون الأغا الحاكم مناصفة مع الباشا المعين بأنفسهم⁸⁸.

إلا أن النكسة الأبوية تسربت مرة أخرى في صفوف الانكشارية؛ حيث أن فشل منتخبهم " الأب " في القيادة وعدم تحقيق الاستقرار السياسي، جعلهم ينسحبون أو يخفقون أمام قوة رياس البحر كما تتباين في ذلك آراء المؤرخين⁸⁹، فأصبح الرياس بيدهم سلطة اختيار الحاكم فانتخبت واحدا منهم وهو الحاج محمد تريكي (1671-1682)⁹⁰، وبالتالي فتشكيلة المؤسسة أصبحت تميل لفئة الرياس نظرا لثقلهم السياسي والعسكري، إلا أن هذه القاعدة عوّدتنا بعدم الثبات بإيالة الجزائر! فالضغوط الخارجية التي تعرضوا لها وخصوصا القصف الفرنسي للمدينة أضعف دور الرياس⁹¹، وهو ما سمح لعودة الانكشارية مرة أخرى وأصبح خيار بيعة الداوي من زمامهم بداية من سنة 1689⁹²، وبقي الأمر كذلك حتى بعد نهاية الحكم الازدواجي⁹³. فهل تغيّرت الكتلة الأعيانية خلال هذه المرحلة المهمة من مراحل الحكم العثماني بالجزائر؟

اعتبار من 1711، أصبحت سلطة تعيين الحاكم بيد مؤسسة أهل الحل والعقد بالجزائر، ويبدو أنّ مهمة التعيين استمرت على حالها باختصاصها في عينة الانكشارية أي أنّ العنصر العسكري تواصل احتكاره لهذه المهمة رغم تأرجحه فيما بين قوة أركان البحرية والبرية، إلا أنّ هذه المؤسسة أصبحت جامعة بين الصبغة المدنية والعسكرية، ويتمظهر ذلك في الرسالة التي تحمل إلى السلطان العثماني بعد عملية البيعة الأولى،

حيث كانت تحمل إمضاء كل أعضاء الديوان من الانكشارية وكذا القاضي والمفتي ونقيب الأشراف وأعيان المدينة يثبتون فيها موافقتهم على الاختيار⁹⁴.

وبالرغم من أنّ النصوص التاريخية تشير غالبا لتواجد هذه العينة المركزية في عملية البيعة، إلا أنها تبيّن في نفس الوقت أنّ وجودهم فيها شكلي⁹⁵، وعلى سبيل المثال فخلال سنة 1807 ثار العسكر بقيادة أحمد خوجة على مصطفى باشا ويشير الزّهار إلى ذلك قائلا: "استقدم العسكر أحمد خوجة لدار الإمارة بعد مقتل مصطفى باشا، فأحضر الديوان، والعلماء، وأعيان الدولة، فأجلسوه على سرير الملك، وخلعوا عليه الخلعة السلطانية"⁹⁶، فهذا النص يبين إلزامية وجود العينة المدنية والدينية في مراسيم البيعة، بالرغم من أنّ قرار الخيار قد وقع مسبقا دون جس نبض من طرف الفئة العسكرية، إلا أنّ ما تّمّره العينات الأخرى كجزء من صورة البيعة أمر ضروري لأسس السلطة، فالقوة الدينية تمد الحاكم برموز الشرعية الدينية أي أنها تضيف عليه: "صفة المرشد" اللدنية" الذي يضعه تسلسله الروحي فوق المجتمع المدني وصراعاته المصلحية"⁹⁷.

وعموما فإن مؤسسة أهل الحل والعقد بالجزائر نعتبرها استثنائية ومتفردة مقارنة بجزائرها تونس من جانب الثبات والاستمرارية وكذا فعالية عيّات البيعة داخل المؤسسة، كما نعتبر كلا الإيالتين إجمالا متباينتين عموما مقارنة بالمغرب العلوي الذي اختلف في هذا، بكون المؤسسة تتوزع على كامل نواحي المجال الجغرافي للبلاد، ناهيك عن أنّ العيّات فيها تتغير من مدينة إلى أخرى حسب النفوذ، فنجد مثلا في المدن الساحلية التي تنشط فيها القرصنة أي أنّ البحارة فيها ذوي نفوذ، نجد فيهم من يمثلهم في هذه المؤسسة وهكذا دواليك، مع الإبقاء دائما على تصدّر الأشراف لهذه القوائم⁹⁸ كما تصدّر الانكشارية قائمة مؤسسة أهل الحل والعقد في الجزائر.

خاتمة:

وفي الأخير يمكن الاستنتاج أنّ موكب التّعيين والبيعة للسلطة العثمانية في الجزائر، ميّزه الطابع المراسيمي في مجمله مع ضبط بعض المواكب خلال فترة الدايات، وسبب تجسّمها في هذه الفترة يعود لكون السلطة ذات سيادة، وهو ما حدث بعد الاستقلالية الفعلية للإيالتين عن الباب العالي ما فتح المجال لبعض الحكام إلى إقامة مواكب احتفاء ببيعتهم، إلّا أنّها لم ترقى للاحتفاء الذي كان يحدث في المغرب العلوي، بالرّغم من أنّ المقارنة قد تكون محففة بالنسبة لإيالة الجزائر؛ نظرا لقلة المادة المصدرية. كما أنّ وجود مؤسسة الحل والعقد كجزء أساسي في عملية البيعة كان حدوثها يمرّ على مرحلتين؛ الأولى تُعنى باختيار الحاكم، وأما الثانية، ففي الإيالتين هي احتفاء بوصول رموز السلطة من الباب العالي، وبالتالي اكتساب الحاكم للذّنية مستعارة من السلطان العثماني، وبالمغرب العلوي فرجة لاتفاق المؤسسة على عملية إنتاج السلطة في كامل مجال الدولة، وكذا استمرار للذّنية موروثه داخل الأسرة العلوية.

الهوامش:

¹ - صابان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 164.

² - إيمان دجي: المواسم والمواكب الرسمية في البلاد التونسية خلال الفترة الحديثة (1574-1814)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث، تونس، 2014، ص 40.

³ - تظهر صورة موكب بيعة خلال عهد أبي حمو موسى الثاني، حيث نجد نصا مؤرخا في الثامن من ربيع الأول سنة 760 هـ / 1359م ليحيى بن خلدون، يصف فيه تجديد البيعة لأبي حمو بعد انتصاره على الأمير المريني أبي عنان واسترجاعه لتلمسان. للمزيد ينظر إلى: أبي زكرياء يحيى بن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح: بوزياني الدراجي، ج 2، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص-ص 40-49.

⁴ - الحسن بن محمد الوزان الفاسي: وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج 2، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983، ص 8.

⁵ - وليام سبنسر: الجزائر في عهد "رياس" البحر، تع: عبد القادر زيادية، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2006، ص 197.

- 6- محرز أمين: الجزائر في عهد الآغوات (1671-1559)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2008، ص 30.
- 7- عائشة غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، 2007، ص 43.
- 8- وليام سبنسر، مرجع سابق، ص 46.
- 9- فاتح بلعمري: الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ، قسنطينة، 2017، ص 242.
- 10- محرز أمين، مرجع سابق، ص 31.
- 11- حوّل هذا القصر خلال عهد الدايات إلى ثكنات عسكرية، ويبدو أن قرار تحويله عائد إلى عدم الحاجة إليه، إذ لم يصبح حكام الجزائر يرسلون من الباب العالي. للمزيد ينظر إلى:
F.D.D. Haëdo, Histoire des Rois D'Alger, Adolphe Jourdan Libraire-éditeur, Alger, 1881, p 128.
12- Op.cit, p- p 125-128.
- 13- فاتح بلعمري، مرجع سابق، ص 243.
- 14- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 143.
- 15- Haëdo, Op.cit, p 125.
- 16- فاتح بلعمري، مرجع سابق، ص 254.
- 17- محرز أمين، مرجع سابق، ص- ص 30-31.
- 18- هناك قراءات عديدة للمؤرخين في سبب هذا التحول بنظام الحكم، فبين من يعتبره تحوّل من الاستانة على استقلالية البايلايات للدول المغاربية نظرا لعقد الاستانة مع اسبانيا 1580، ومن يعتبره نتيجة الصراع الذي ظهر بين رياس البحر والانكشارية. للمزيد ينظر إلى: عائشة غطاس، مرجع سابق، ص- ص 48-49.
- 19- المرجع نفسه، ص- ص 48-49.
- 20- فاتح بلعمري، مرجع سابق، ص 244.
- 21- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش: تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009، ص 63.
- 22- فاتح بلعمري، مرجع سابق، ص 243.
- 23- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص- ص 48-49.
- 24- خليفة حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798-1830، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الاسكندرية، مصر، 1988، ص 33.

- 25- محرز أمين، مرجع سابق، ص- ص 56-58.
- 26- وهي السوق التي كانت تباع فيها الغنائم.
- 27- محرز أمين، مرجع سابق، ص 63.
- 28- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 55.
- 29- H-D. de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux, Paris, 1887, p 220.
- 30- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص-ص 55-56.
- 31- الرياس الأربعة الذين حكموا من سنة (1671 إلى 1695) هم: الحاج محمد التريكي و باباحسن وحسين مزموروطو والداي شعبان، وتميّزت فترتهم بتوتر العلاقات مع دول فرنسا وتونس والمغرب. للمزيد ينظر إلى: مصطفى بن عمار: الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات (1671- 1830)، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2010، ص-ص 82-90.
- 32- وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 41.
- 33- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص-ص 55-56.
- 34- مصطفى بن عمار، مرجع سابق، ص 41.
- 35- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 57.
- 36- اصطلاح المؤرخون على فترة ما بين 1671-1830 بمرحلة الدايات نسبة للفظه الداوي، واللفظة تعني الخال والقائد والرجل الشجاع ولم ترتبط بأي وظيفة رسمية، وقد خص بها قادة الجيش ورياس البحر اعترافا بشجاعتهم، وأطلقت على الحاكم الذي يعين في الجزائر بجانب الباشا المعين من طرف الباب العالي ما بين الفترة 1671 حتى سنة 1711 أي خلال فترة الحكم الثنائي، وبعد سنة 1711 أي خلال فترة الحكم الأحادي توقف المناداة بهذا اللقب، بل أصبح يشار إليهم في الوثائق الرسمية كغيرهم من ولاة المقاطعات الأخرى " الباشا، الميراميان، البكريكي". للمزيد ينظر إلى: خليفة حماش، مرجع سابق، ص-ص 47-48.
- 37- مصطفى بن عمار، مرجع سابق، ص 41.
- 38- خليفة حماش، مرجع سابق، ص 33.
- 39- وليام سنسر، مرجع سابق، ص 197.
- 40- Lucien chaillou, Textes Pour servir A L'histoire de l'Algerie au 18eme siecle suivis de la guerre de quinze heures

- مذكرات القنصل ، Jean-Antoine Valliere كتبت بالجزائر بتاريخ : 16 جويلية 1772.
- 41- وليام سبنسر، مرجع سابق، ص90.
- 42- Peyssonnel et Desfontaines, Voyages dans la régences de Tunis et d'Alger, Librairie de Cide, Paris, 1838, p409.
- 43- وليام سبنسر، مرجع سابق، ص 90.
- 44- مرادجه دوصون: نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوصون أي في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19، تر: فيصل شيخ الأرض، رسالة قدمت إلى دائرة التاريخ في جامعة بيروت الأمريكية لنيل شهادة أستاذ في العلوم، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1942، ص-ص 49-50.
- 45- المرجع نفسه، ص 51.
- 46- ابن المفتي، مصدر سابق، ص 89.
- 47- أجمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر (1168-1754/1246-1830م)، تح: أحمد توفيق المدني، موفم للنشر، تلمسان، 2011، ص 23.
- 48- فاتح بلعمري، مرجع سابق، ص 247.
- 49- Lucienchaillou, Op.cit,
- مذكرات القنصل Jean-Antoine Valliere، كتبت بالجزائر بتاريخ: 20 نوفمبر 1745.
- 50 Lucien chaillou, Op.cit,
- مذكرات القنصل Jean-Antoine Valliere، كتبت بالجزائر بتاريخ : 16 جويلية 1772 .
- 51- الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 52.
- 52- مرادجه دوصون، مرجع سابق، ص 50.
- 53- الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 95.
- 54- أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: الشيخ المهدي بوعبدلي، ط 1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص-ص 308-310.
- 55- خليفة حماش، مرجع سابق، ص 84.
- 56- حمدان بن عثمان حوجة: المرأة، تع وتح: محمد العربي الزبيري، منشورات ABEP، الجزائر، 2005، ص-ص 83-94.
- 57- خليفة حماش، مرجع سابق، ص - ص 155، 160.
- 58- وليام شالر، مصدر سابق، ص 43.
- 59- سيد أحمد بن نعماني: وظيفة وكيل الجزائر لدى الدولة العثمانية وبعض إيالاتها من خلال بعض وثائق الرصيدين العثمانيين الموجودين في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م 1، ع 1، 2013، ص 202.

- 60 - مصطفى بن عمار، مرجع سابق، ص 42.
- 61 - M. Renaudot, Alger. Tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer, librairie universelle de P.Mongie Ainé, Paris, 1830, p80 -.
- 62 - بن نعماني، مرجع سابق، ص 203.
- 63 - Renaudot, Op.cit, p80.
- 64 - الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 145.
- 65 - خليفة حماش، مرجع سابق، ص 38.
- 66 - D. De Grammont, Correspondance Des Consuls d'Alger (1690-1742), Librairie Ernest Leroux, Paris, 1890, p172.
- 67 - بوشنافي محمد: الداوي علي خوجة وإصلاحاته (1817-1818)، مجلة عصور، ع 3، 2003، ص 146.
- 68 - Lucien chaillou, Op.cit،
مذكرات القنصل Jean-Antoine Valliere، كتبت بالجزائر بتاريخ: 16 جويلية 1772.
- 69 - محمد بن أبي القاسم الرعييني القيرواني المعروف بابن أبي دينار: المونس في أخبار إفريقية وتونس، ط 3، دار المسيرة، بيروت، 1993، ص 229.
- 70 - مصطفى بن عمار، مرجع سابق، ص 85.
- 71 - إيمان دجي، مرجع سابق، ص 44 .
- 72 - مولاي عبد الرحمان بن زيدان: العز والوصول في معالم نظم الدولة، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص 9.
- 73 - إيمان دجي، مرجع سابق، ص-ص 48-50.
- 74 - عبد الله حمودي: الشيخ والمرید النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقال في النقد والتأويل، تر: عبد الحميد جحفة، ط 4، دار توبقال للنشر، المغرب، 2010، ص 25.
- 75 - عبد الحميد هنية: بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة (ما بين القرن 17 و19) دراسة مقارنة، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية، قطر، مارس 2013، ص-ص 15-23.
- 76 - جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10هـ/ 16م إلى 13هـ/ 19م)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 202.
- 77 - الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 95.
- 78 - ابن سحنون، مصدر سابق، ص-ص 308-310.
- 79 - ابن زيدان، مصدر سابق، ص 9.

- 80- أبو عبد الله الشيخ محمد بن أبي القاسم الرعيبي القيرواني (ابن أبي دينار): كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية، 1286هـ، ص 200.
- 81- عبد الحميد هنية، مرجع سابق، ص 15-16.
- 82- إيمان دجي، مرجع سابق، ص 46.
- 83- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 143.
- 84- Haëdo, Op.cit, p125.
- 85- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص - ص 45-49.
- 86- mprimeur et Pierre Dan, Histoire de Barbairie, et de ses corsaires, 2^e, Libraire ordinaire du Roy, Paris, p101.
- 87- عبد الله حمودي، مرجع سابق، ص 19.
- 88- فاطمة زهرة آيت بلقاسم: الحكم العثماني في الجزائر وتونس دراسة مقارنة، دورية كان التاريخية، ع37، 2017، ص 12.
- 89- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص - ص 54-55.
- 90- مصطفى بن عمار، مرجع سابق، ص 81.
- 91- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 56.
- 92- وليام شالر، مصدر سابق، ص 41.
- 93- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص - ص 55-56.
- 94- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص - ص 89-94.
- 95- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 389.
- 96- الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 95.
- 97- عبد الله حمودي، مرجع سابق، ص 38.
- 98- عبد الحميد هنية، مرجع سابق، ص 16.